



الدورة الثانية عشرة

لاهاي، ٢٠-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

انتخاب قاض لمنصب شاغر في المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة

١ - سيجري انتخاب قاض واحد للمحكمة الجنائية الدولية أثناء الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف المقرر عقدها في لاهاي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

٢ - بموجب أحكام المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، سيُنتخب القاضي لملء منصب شاغر نتيجة استقالة القاضي أنتوني توماس أكويناس كارمونا (ترينيداد وتوباغو) بتاريخ منذ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، تبعاً لانتخابه رئيساً لترينيداد وتوباغو. وكانت جمعية الدول الأطراف قد انتخبته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لمدتها تسع سنوات بدأت في ١١ آذار/مارس ٢٠١٢.

٣ - ووفقاً للفقرة ٤ من المادة ٣٦، طُلب من الدول الأطراف أن تقدم الترشيحات إما بإتباع الإجراءات المتعلقة بتسمية المرشحين للتعين في أعلى المناصب القضائية في الدولة المعنية، أو بإتباع الإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لتسمية المرشحين لتلك المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن يرفق بالترشيحات بيان يتضمن التفاصيل اللازمة التي تثبت استيفاء المرشح للمتطلبات الواردة في الفقرة ٣ من المادة ٣٦.

٤ - ووفقاً للفقرتين ٣ و ٥ من المادة ٣٦، يجب اختيار القضاة من بين الأشخاص الذين يتحلون بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة وتتوافر فيهم المؤهلات المطلوبة في دولة كل منهم للتعين في أعلى المناصب القضائية. كما يجب أن يكون لدى كل مرشح للانتخاب للمحكمة معرفة ممتازة وطلاقة في لغة واحدة على الأقل من لغات العمل بالمحكمة. وعلاوة على ذلك، وُضعت قائمتان للمرشحين (انظر المرفق الثاني لهذه المذكرة):

القائمة ألف: المرشحون الذين تتوفر لديهم كفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والخبرة المناسبة اللازمة، سواء كقضاة أو مدعين عامين أو محامين، أو بصفة ممثلة أخرى، في مجال الدعاوى الجنائية؛

القائمة بـ: المرشحون الذين تتوفر لديهم كفاءة ثابتة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة بالموضوع مثل القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وخبرة مهنية واسعة في مجال عمل قانوني ذي صلة بالعمل القضائي للمحكمة.

٥ - وتنص الفقرة ٦ من المادة ٣٦ على أن يُنتخب القاضي بالاقتراع السري في اجتماع الجمعية الدول الأطراف يعقد لهذا الغرض بموجب المادة ١١٢، وعلى أن يُنتخب للعمل بالمحكمة الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات وعلى أغلبية ثلثي الدول الأطراف الحاضرة المصوتة. وفي حالة عدم انتخاب القاضي في الاقتراع الأول، تجرى عمليات اقتراع متعاقبة إلى أن يتم شغل المكان المتبقي، وفقا للأحكام الواردة في القرار ICC-ASP/3/Res.6.

٦ - وبموجب أحكام الفقرتين ٧ و ٨ من المادة ٣٦، لا يجوز أن يكون هناك قاضيان من رعايا دولة واحدة، وعند اختيار القضاة، تراعي الدول الأطراف، في إطار عضوية المحكمة، ضرورة تمثيل النظم القانونية الرئيسية في العالم؛ والتوزيع الجغرافي العادل؛ وتمثيل عادل للإناث والذكور من القضاة. وإلى جانب ذلك، يتعين على الدول الأطراف أن تراعي أيضا الحاجة إلى أن يكون بين الأعضاء قضاة ذوو خبرة قانونية في مسائل محددة تشمل، دون حصر، مسألة العنف ضد النساء أو الأطفال.

٧ - اعتمدت جمعية الدول الأطراف في جلستها العلنية السادسة من دورتها الثالثة، المنعقدة بتاريخ ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ القرار ICC-ASP/3/Res.6، المتعلق بإجراءات ترشيح قضاة المحكمة الجنائية الدولية وانتخابهم. وعلاوة على ذلك، اعتمدت جمعية الدول الأطراف في جلستها العلنية التاسعة من دورتها الخامسة المستأنفة بتاريخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ القرار ICC-ASP/5/Res.5 الذي يتضمن تعديلا للفقرة ٢٧ الفعالة من القرار ICC-ASP/3/Res.6.

٨ - ووفقا للفقرة ١٣ من القرار نفسه، فُتح باب الترشيح في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، بموجب قرار صادر عن مكتب جمعية الدول الأطراف. وتلقت الجمعية ترشيحين حتى تاريخ إغلاق باب الترشيحات في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٩ - وعلاوة على ذلك، ووفقا للفقرة ٢٧ (د) من ذلك القرار "إذا لم يُستوف الحد الأدنى من متطلبات التصويت بالنسبة إلى منطقة أو جنس، فلا يمكن أن يُرشح إلا القضاة الذين يمكنهم الوفاء بأي متطلبات الحد الأدنى للتصويت بالنسبة إلى المنطقة غير المستوفية للنصاب، وكذلك متطلبات الحد الأدنى للتصويت بالنسبة إلى الجنس المستوفى للنصاب". وبمقتضى هذا البند، وأخذا بعين الاعتبار متطلبات الحد الأدنى للتصويت الذي يسري على مجموعة أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإنه لا يمكن تقديم مرشحين للانتخاب إلا من هذه المنطقة.

١٠ - وبمقتضى الفقرة ٨ من القرار نفسه، نشرت أمانة جمعية الدول الأطراف اسمي المرشحين لمنصب قاضٍ والبيانات المرفقة بترشيحيهما المشار إليها في المادة ٣٦ من النظام الأساسي والوثائق الداعمة

الأخرى على موقع المحكمة الجنائية الدولية على شبكة الإنترنت^(١) بمجرد استلامها. وقد تم تحيين السيرة الذاتية للمرشح الذي قدمته حكومة الأوروغواي بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

١١- ووفقا للفقرة ٩ من القرار ICC-ASP/3/Res.6، ترد في هذه المذكرة المذكرة قائمة معدة وفقا للترتيب الأبجدي الانكليزي باسمي المرشحين مع الوثائق المرفقة بترشيحيهما. وترد في مرفقات أخرى ثلاث قوائم إضافية تتضمن اسمي المرشحين مرتبة وفق القائمة ألف أو باء (المرفق الثاني)، وحسب المجموعة الإقليمية (المرفق الثالث)، وحسب نوع الجنس (المرفق الرابع).

١٢- وترد في الفقرات من ١٥ إلى ٢٥ والفقرة ٢٧ من القرار ICC-ASP/3/Res.6 الإجراءات التي ستبذل في انتخاب قاض واحد.

١٣- وتتضمن الوثيقة ICC-ASP/12/46 دليل الانتخاب لملء منصب قضائي شاغر.

^(١) <http://www.icc-cpi.int>، تحت جمعية الدول الأطراف.

المرفق

الصفحة	المحتويات
٥	المرفق الأول: قائمة مرتبة أبجدياً بأسماء المرشحين (مع بيان المؤهلات)
٥	١- هندرسون، جيوفري أ. (ترينيداد وتوباغو).....
١٥	٢- فان رومباي، ليسلي، (الأوروغواي).....
٢٤	المرفق الثاني: قائمة المرشحين مرتبة وفق القائمتين ألف وباء
٢٤	المرفق الثالث: قائمة المرشحين مرتبة حسب المجموعة الإقليمية.....
٢٥	المرفق الرابع: قائمة المرشحين مرتبة حسب نوع الجنس

المرفق الأول: قائمة مرتبة أبجدياً بأسماء المرشحين (مع بيان المؤهلات)

١- هندريون، جيوفري أ. (ترينيداد وتوباغو)

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية ترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة ياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتشرف بأن تفيد بأن حكومة ترينيداد وتوباغو رشحت القاضي جيوفري أ، هندرسون، القاضي في المحكمة العليا لترينيداد وتوباغو ليشغل المنصب الشاغر في المحكمة الجنائية الدولية بسبب استقالة القاضي السابق أنتوني توماس أكويناس كارمونا الذي انتخب رئيساً لجمهورية ترينيداد وتوباغو في شهر آذار/مارس من هذا العام. وتجري الانتخابات خلال الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ("نظام روما الأساسي") التي ستعقد في لاهي، مملكة هولندا، من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وتشرف البعثة الدائمة لجمهورية ترينيداد وتوباغو أيضاً بأن تفيد بأن الترشيح يتم تقديمه وفقاً لأحكام المادة ٣٦، الفقرة ٣(ب) من نظام روما الأساسي التي تنص على أنه يجب أن تتوافر في كل مرشح لانتخابات المحكمة:

"كفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والخبرة المناسبة اللازمة سواء كقاض أو مدع عام أو محام أو بصفة مماثلة أخرى في مجال الدعاوى الجنائية".

إن حكومة ترينيداد وتوباغو تولي أهمية كبيرة لترشيح القاضي هندرسون لانتخابه لمنصب قاض للمحكمة، وذلك تمهيداً مع دعم ترينيداد وتوباغو الطويل الأمد لهذه المحكمة والذي سبق اعتماد نظام روما الأساسي وبدء نفاذه.

وترى حكومة ترينيداد وتوباغو أنه في هذه المرحلة الحاسمة من تطور المحكمة، حيث يجري تقديم مزيد من الطلبات للمحكمة لممارسة ولايتها فيما يتعلق بالجرائم الواردة في نظام روما الأساسي، ينبغي أن تتكون من قضاة يستوفون بالشكل الملائم جميع المعايير المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

ولذلك فإن حكومة ترينيداد وتوباغو مقتنعة تمام الاقتناع بأن القاضي هندرسون كشخص يتحلّى بالأخلاق الرقيعة والحياد والنزاهة وتتوافر فيه المؤهلات المطلوبة للتعين ف أعلى المناصب القضائية في ترينيداد وتوباغو، كما أنها مقتنعة أيضاً أنه إذا ما انتخب هندرسون فإنه سيسهم إسهاماً لا يقدر بثمن في المحكمة نظراً إلى معرفته هائلة وخبرة ثرية في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية اكتسبها كمدع وقاض معاً.

وقد تم إرفاق بيان مؤهلات القاضي هندرسون وسيرته الذاتية بهذه المذكرة الشفوية.

وبناء على ما تقدم فإن البعثة الدائمة لجمهورية ترينيداد وتوباغو تطلب من الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف إطلاع جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي على هذه المسألة.

بيان المؤهلات

يتم تقديم هذا البيان وفقا لأحكام المادة ٣٦، الفقرة ٤ (أ) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٦ من القرار ICC-ASP/3/Res.6.

القاضي جيوفري أ. هندرسون هو مرشح جمهورية ترينيداد وتوباغو لانتخابه قاضيا في المحكمة الجنائية الدولية.

ويستوفي المرشح أحكام المادة ٣٦، الفقرة ٣ (أ) من نظام روما الأساسي كشخص يتحلّى بالأخلاق الرقيقة والحياد والنزاهة وتتوافر فيه المؤهلات المطلوبة للتعين ف أعلى المناصب القضائية في ترينيداد وتوباغو.

إن القاضي هندرسون يستوفي بالكامل متطلبات المادة ٣٦، الفقرة ٣ (ب) من نظام روما الأساسي التي تنص على أنه "يجب أن يتوافر في كل مرشح كفاءة ثابتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والخبرة المناسبة اللازمة سواء كقاض أو مدع عام أو محام أو بصفة مماثلة أخرى في مجال الدعاوى الجنائية".

لذلك فإن المرشح يستوفي المتطلبات ذات الصلة لانتخابه قاضيا بموجب القائمة (أ) وفقا للمادة ٣٦، الفقرة ٥ من نظام روما الأساسي. وتستند خبرة المرشح ومؤهلاته إلى خبرته الكبيرة وإلى تدريبه وكفاءته الثابتة في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية لأكثر من ٢٣ عاما.

لقد عمل مدعيا عاما على عدة مستويات في مكتب مدير النيابة العامة لترينيداد وتوباغو ليترقى في النهاية إلى منصب مدير النيابة العامة.

والإضافة إلى ذلك فقد حاجج بنجاح في قضية بارزة في الفقه الجنائي لترينيداد وتوباغو، كمدير للنيابات العامة، لصالح إدراج بيان تأثير الضحية بالضرر في مرحلة إصدار الحكم في المحاكمات الجنائية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء يجري العمل به بشكل عادي في القضايا الجنائية في الولاية القضائية.

لقد فصل القاضي هندرسون في منصبه الحالي كقاض في المحكمة العليا في ترينيداد وتوباغو في العديد من القضايا الجنائية المعقدة التي تشمل متهما واحد أو عدة متهمين بالقتل والشروع في القتل، والقتل العمد، والاعتصاب، وسفاح المحارم، والجرائم الجنسية، والمخدرات الخطيرة، والسلاح الناري والذخيرة الجرائم وغيرها من الجرائم.

وكمدع عام، شارك المرشح في ورشات عمل تدريبية وطنية وإقليمية للمدعين العامين من خلال المشاركة إما كمقدم عروض أو مشارك.

وما يزال القاضي هندرسون، بوصفه عضواً في مجلس إدارة معهد التعليم القضائي لترينيداد وتوباغو، يساهم في التعليم القضائي في ترينيداد وتوباغو.

لقد قام المرشح أيضاً بتمثيل ترينيداد وتوباغو في العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بالوقاية من الجرائم وبالعدالة الجنائية.

وسواءً بصفته مدعياً عاماً سابقاً وفي منصبه الحالي أيضاً كقاضٍ في المحكمة العليا في ترينيداد وتوباغو، يكون القاضي هندرسون قد ترأس أو قام بالادعاء في قضايا تتعلق بالعنف ضد النساء والأطفال.

كما أن المرشح يتحدث بطلاقة واحدة على الأقل من لغات العمل بالمحكمة.

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد: ٤ شباط/فبراير ١٩٦١

الحالة الاجتماعية: متزوج

المعالون: ولد وبتان

المؤهلات

١٩٨٩: قبل للعمل في المحكمة العليا في ترينيداد وتوباغو

١٩٨٩: شهادة في التعليم القانوني كلية السير هاغ وودينغ للحقوق، ترينيداد

١٩٨٧: ليسانس في الحقوق، جامعة جزر الهند الغربية، كيف هيل، بربادوس.

١٩٨٤: ليسانس الآداب (علم الاجتماع مع التاريخ كموضوع ثانوي) (مرتبة الشرف) جامعة جزر الهند الغربية، سانت أوغسطين، ترينيداد.

الخبرة المهنية:

٢٠٠٩ إلى اليوم: قاضي بالمحكمة الكبرى، المحكمة العليا لترينيداد وتوباغو.

٢٠٠٢-٢٠٠٨: مدير النيابة العامة.

٢٠٠١ (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر): نائب مدير النيابة العامة.

١٩٩٨-٢٠٠٢: مدير مساعد للنيابات العامة.

١٩٩٦-١٩٩٨: كبير مستشاري الدولة (مكتب مدير النيابة العامة)

مستشار دولة ثالث (مكتب مدير النيابة العامة)	: ١٩٩٦-١٩٩٥
مستشار دولة ثاني (مكتب مدير النيابة العامة)	: ١٩٩٥-١٩٩٤
مستشار دولة أول (مكتب مدير النيابة العامة)	: ١٩٩٤-١٩٩٢
مستشار دولة أول مؤقت (مكتب مدير النيابة العامة)	: ١٩٩٢-١٩٩٠
موظف ائتمانات، شركة المصرف الوطني التجاري المحدودة (ترينيداد وتوباغو).	: ١٩٨٩-١٩٨٩

التمثيل والمسؤوليات المهنية:

يناير ٢٠٠٩ - إلى اليوم: يشمل اختصاص رئاسة المحاكمات أمام هيئة المحلفين في الجرائم الخطيرة.

- بصفته قاض في المحكمة الكبرى، فإنه يعقد جلسات المحاكمات مع هيئة المحلفين في القضايا الجنائية الخطيرة والمعقدة التي تتعلق بمتهم واحد وعدة متهمين بالقتل والشروع في القتل، والقتل العمد، والاعتصاب، وسفاح المحارم والجرائم الجنسية الأخرى، والمخدرات الخطرة، والسلاح الناري والذخيرة الجرائم.
- بصفته قاض في المحكمة الكبرى، فإنه يمارس الولاية القضائية على جميع المسائل التي صدرت بشأنها لوائح اتهام وتعرض أمام المحكمة الكبرى التي تشكل فرعاً واحداً من المحكمة العليا في السلطة القضائية في ترينيداد وتوباغو. وهي تمارس الولاية القضائية الجنائية والمدنية. وتقوم في ولايتها الجنائية بالاستماع والبث في جرائم الخيانة والقضايا الجنائية الخطيرة. وتنظر بالمحكمة الكبرى في منح حق اعتراض أوامر الاتصالات وأوامر الضبط والمصادرة كما تنظر في طلبات الكفالة.

تموز/يوليه ٢٠٠٢ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: بصفته مدير النيابة العامة كان مسؤولاً دستورياً عن إقامة الدعاوى والاستمرار فيها ووقفها في جميع المسائل الجنائية في محكمة الصلح، والمحكمة الكبرى، ومحكمة الاستئناف ومجلس الملكة الخاص. وقد تضمن هذا:

- تقديم المشورة للشرطة بشأن مسارات التحقيق وصياغة الاتهامات المناسبة عند الضرورة؛
- بصفته رئيس الغرفة، يقوم بإعطاء التعليمات والتوجيه للمدعين في كل المسائل ذات الصلة بالتقاضي أو غير التقاضي؛
- مسؤول عن متابعة كل الدعاوى والتوقيع على لوائح الاتهام في المسائل التي تستوجب المحاكمة أمام قاض وهيئة محلفين في المحكمة الكبرى؛

- مسؤول عن الاستئناف في جميع المسائل الجنائية أمام كل من محكمة الاستئناف ومجلس الملكة الخاص؛
 - يدافع عن الطعون أمام محكمة الاستئناف؛
 - أشرف على المدعين العامين في المحكمة وشعبة الإجراءات في مصلحة شرطة ترينيداد وتوباغو.
- أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ - حزيران/يونيه ٢٠٠٢: الموظف المسؤول في مكتب مدير النيابة العامة في سان فرناندو:
- مثّل الدولة في المنازعات الجنائية في جميع المحاكم في ترينيداد وتوباغو.
 - مدع عام يمثّل رئيس أركان الدفاع في الإجراءات أمام المحكمة العسكرية.
 - قدم المشورة لمدير النيابة العامة والشرطة وبعض الجهات الحكومية الأخرى في المسائل الجنائية.
 - كان يعهد بالعمل للمدعين العامين المبتدئين ويشرف عليهم في مكتب مدير النيابة العامة.
 - قام بتدريب النواب العامين المبتدئين لدى مكتب مدير النيابة العامة على المرافعات.
 - قام بإعداد ورشات عمل لضباط الشرطة وألقى عليهم محاضرات في قانون الإثبات إلى جانب الممارسة في المجال الجنائي والإجراءات الجنائية؛
 - قدم مساعدة تنظيمية ومهنية في ورشات العمل التدريبية التي تنظمها وكالات الدول والوكالات الخارجية لصالح ضباط الشرطة وغيرهم من المعنيين بمكافحة المخدرات.
 - قدم المشورة للجنة مراجعة التشريعات في وزارة العدل والشؤون القانونية بشأن صياغة التشريعات، وهو ما كان له أثر في نظام العدالة الجنائية. وشملت هذه التشريعات قانون حماية العدالة وأنظمتها (يوفر الأساس التشريعي لحماية الشهود وحماية موظفي العدالة).

عضوية مجالس/لجان:

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى الآن: رئيس اللجنة التوجيهية للمشروع النموذجي لمحكمة العلاج من المخدرات:

- يرأس لجنة متعددة التخصصات من الوكالات المعنية المسؤولة عن الشروع في عمل محاكم العلاج من المخدرات والإشراف عليه؛
- عمل عضواً في الفريق الذي وضع وثيقة السياسة العامة والسياسات والإجراءات والبروتوكولات لمحاكم معالجة المخدرات؛
- قام جنباً إلى جنب مع الفريق بتنفيذ المشروع النموذجي الجديد لمحكمة العلاج من المخدرات لحل المشاكل في ترينيداد وتوباغو؛
- ساهم في الإشراف على المشروع النموذجي لمحكمة العلاج من المخدرات؛
- يقوم حالياً بوضع وثيقة السياسة العامة للمشروع التجريبي لمحكمة علاج الأحداث من المخدرات.

حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى الآن: عضو مجلس المعهد التعليمي القضائي لترينيداد وتوباغو:

يقدم معهد التعليم القضائي البرامج التعليمية والتدريبية للموظفين القضائيين والإداريين في المحاكم المحكمة وموظفي الدعم. وهذا يساعد السلطة القضائية في الأداء بطريقة تحافظ على استقلالها وسلامتها ويضمن ثقة الجمهور.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩: عضو المجلس الوطني للمخدرات في ترينيداد وتوباغو:

يُعد الوكالة الوطنية التي يوفر لحكومة ترينيداد وتوباغو المشورة في مجال السياسات بشأن جميع المسائل المتصلة بمكافحة المخدرات. كما يوفر منتدى للمعنيين على أعلى مستوى لتبادل المعلومات واتخاذ القرارات للحد من الطلب، ومراقبة التوريد، و قضايا الأمن، والتنفيذ والرصد المالي.

عضو اللجنة الاستشارية المعنية بسلطة العفو:

"لجنة الرحمة" هيئة دستورية لا تنظر إلا في طلبات العفو التي يقدمها بها الأشخاص المدانون.

نيسان/أبريل ٢٠٠١-٢٠٠٩: ممثل ترينيداد وتوباغو في لجنة مراقبة إساءة استعمال المخدرات للبلدان الأمريكية التابعة لمنظمة

الدول الأمريكية.

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١: مناوب مدير النيابة العامة في اللجنة التوجيهية لممارسة التقييم الوظيفي للمصلحة القضائية والقانونية.

أيار/مايو ١٩٩٨-١٩٩٩: ممثل مكتب مدير النيابة العامة في الفريق العامل المعني ببرنامج حماية العدالة على الصعيد الإقليمي:

عضو في الفريق الذي وضع بالبرنامج الإقليمي لحماية الشهود، فضلا عن البرنامج الوطني لحماية الشهود.

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢: عضو الفريق العامل المعني بالممارسات الفاسدة المزعومة في الخدمة العامة في ترينيداد وتوباغو.

معهد التعليم القضائي: ندوات التعليم المستمر للقضاة

٢٠١٣: تحرير الأحكام والتحيز اللاواعي.

٢٠١٢: دور القضاة الآخذ في التطور.

٢٠١١: التكنولوجيا الناشئة: انعكاساتها على محاكم جمهورية ترينيداد وتوباغو.

٢٠١٠: بروز فقه منطقة البحر الكاريبي من خلال التفكير القضائي.

٢٠٠٩: التلخيص بالنسبة للقضاة الجنائيين.

الأنشطة المهنية الأخرى ذات الصلة:

١٩٩٨-٢٠٠١: مدرس مساعد، مادة الإثبات، كلية هاغ وودينغ للقانون.

٢٠٠١: مدرس مساعد، مادة الممارسة الجنائية والإجراءات الجنائية، كلية هاغ وودينغ للقانون.

١٩٩٠-١٩٩٥: مدرس، قانون البنوك، معهد الدراسات التجارية.

حضور بعض المؤتمرات/ورشات العمل

نيسان/أبريل ٢٠١٣: تنفيذ محكمة العلاج من المخدرات كبديل للحبس على الجناة مدمني المخدرات، بريدج تاون، بربادوس.

شباط/فبراير ٢٠١٢: الجمعية الكندية لمهنيي محكمة العلاج من المخدرات، تورونتو، كندا

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١: تنفيذ محاكم العلاج من المخدرات كبديل للسجن، "بورت أوف سين"، ترينيداد.

أيار/مايو ٢٠١٠: معهد الكومنولث للتعليم القضائي، كلية دالموسي للحقوق، جامعة نونا سكوتيا

- زميل، معهد الكومنولث للتعليم القضائي.

نيسان/أبريل ٢٠٠٨: ورشة عمل إقليمية لتدريب المدعين العامين، هاملتون، برمودا.

- آذار/مارس ٢٠٠٨: ورشة تنمية رأس المال، لجنة للأوراق المالية، "بورت أو سبين"، ترينيداد وتوباغو.
شباط/فبراير ٢٠٠٨: مؤتمر مديري النيابة العامة، كينغستون، جامايكا.
- حزيران/يونيه ٢٠٠٧: ميسر، التحقيق في الجرائم المالية، سانت جورج، غرينادا.
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦: المؤتمر السنوي للجمعية الدولية للمدعين العامين، باريس، فرنسا.
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥: مؤتمر الكومنولث للقانون، لندن.
- شباط/فبراير ٢٠٠٥: المؤتمر الافتتاحي لمديري النيابة العامة لجماعة البحر الكاريبي، بربادوس.
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤: ميسر، المؤتمر الإقليمي حول الفساد، مونتيفغو باي، جامايكا .
شباط/فبراير ٢٠٠٤: مؤتمر قمة المدعين العامين العالمية لوزراء العدل ورؤساء النيابة، لا أنتيفوا، غواتيمالا.
- آب/أغسطس ٢٠٠٣: المؤتمر السنوي للجمعية الدولية للمدعين العامين، واشنطن العاصمة.
أيار/مايو ٢٠٠٣: ميسر، مؤتمر بربادوس الإقليمي لمكافحة الجرائم العابرة للحدود والمعقدة في القرن الحادي والعشرين.
- أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢: الجمعية الدولية للمدعين العامين، لندن.
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢: تقديم المساعدة والمشورة لوزير العدل في ترينيداد وتوباغو بشأن نموذج مشروع قانون لتحديث قانون الإثبات في الاجتماع العادي السادس للجنة الكومنولث للشؤون القانونية في كينغستون، سانت فنسنت وجزر غرينادين.
- آب/أغسطس 2001: مشارك في التنظيم وميسر، ورشة عمل حول "تفكيك منظمات الاتجار بالمخدرات"، ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام في ترينيداد وتوباغو نظمها مكتب مدير النيابة العامة ووزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية .
- نيسان/أبريل ٢٠٠١: متدرب في دورة لتكوين المدربين، ورشة التدريب على المرافعات أجزتها جمعية القانون لترينيداد وتوباغو و"غرايز إن" (Grays Inn)، ترينيداد وتوباغو.
- حزيران/يونيه ٢٠٠٠: مراقب، المؤتمر الوزاري لمنطقة البحر الكاريبي، والولايات المتحدة، وأوروبا وكندا للعدالة الجنائية وتنفيذ القانون، ترينيداد وتوباغو.
- نيسان/أبريل ٢٠٠٠: الدورة الثالثة للجنة المشتركة لترينيداد وتوباغو وفنزويلا لقمع الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ومراقبته ومنعه.

- نيسان/أبريل ١٩٩٧: اجتماع فريق خبراء أمانة الكومنولث لمنطقة البحر الكاريبي بشأن الأدلة الجنائية في قضايا المخدرات، سانتا لوسيا.
- نيسان/أبريل ١٩٩٥: الوكالة الأمريكية للمعلومات، برنامج الزائر الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية.

ورشات العمل والأوراق المقدمة للندوات:

- أيلول/سبتمبر ٢٠١٣: "السلطة التقديرية للدعاء والنزعة الدستورية في البحر الكاريبي"، جمعية البحر الكاريبي للموظفين القضائيين، المؤتمر الثالث الذي يعقد كل سنتين، بريدج تاون، بربادوس.
- نيسان/أبريل ٢٠١٣: "التخطيط لمحكمة العلاج من المخدرات"، ورقة شارك في تقديمها في بريدجتاون، بربادوس.
- شباط/فبراير ٢٠١٢: ورقة مقدمة عن "المشروع النموذجي لمحكمة العلاج من المخدرات في ترينيداد وتوباغو".
- كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: عضو الفريق الذي وضع ونشر كتيباً لفائدة للقضاة والموظفين القضائيين عن إصدار الأحكام.
- نيسان/أبريل ٢٠٠٨: ورشة عمل إقليمية تدريبية للمدعين العامين، هاميلتون، بربودا. ورقة قدمت عن "استقلالية المدعي العام".
- آذار/مارس ٢٠٠٨: ورشة تنمية رأس المال، لجنة الأوراق المالية، "بورت أوف سبين"، ترينيداد وتوباغو. ورقة قدمت عن "التجارة الداخلية".
- شباط/فبراير ٢٠٠٨: مؤتمر مديري النيابة العامة، كينغستون، جامايكا. ورقة قدمت عن "استقلالية مدير النيابة العامة".
- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤: المقاضاة على جرائم الفساد المعقدة، مؤتمر جامايكا الإقليمي عن الفساد.
- أيار/مايو ٢٠٠٣: "تفكيك منظمة تتاجر بالمخدرات: "دول شادي" (Dole Chadee)، دراسة حالة.
- "القيمة الإثباتية للمواد التي تم الحصول عليها عن طريق المراقبة الإلكترونية — موقف القانون العام"، مؤتمر بربادوس الإقليمي لمكافحة الجرائم العابرة للحدود والمعقدة في القرن الحادي والعشرين.

"استخدام الرسوم البيانية في المحاكمات - المسائل القانونية"، مؤتمر بربادوس الإقليمي لمكافحة الجرائم العابرة للحدود والمعقدة في القرن الحادي والعشرين.

"جريمة التآمر في القانون العام باعتبارها أداة لتفكيك منظمات الاتجار بالمخدرات"، قدمت في ورشة "تفكيك منظمة تتاجر بالمخدرات".

"قواعد القضاة وأخذ الإفادات التي تحسب على المشتبه به بعد تنبيهه"، ندوات تدريب الشرطة.

"تقديم الأدلة في المحاكمات الجنائية"، ندوات تدريب الشرطة.

قضايا بارزة:

الدولة ضد ليروي أندروز (٢٠٠٠)
(لم تنشر)
بولا ضد الدولة (٢٠٠٦)

حاجج بنجاح لإدراج تأثير بيان تأثر الضحية بالضرر في مرحلة إصدار الحكم المحاكمة الجنائية. و الآن يتم العمل ذلك بشكل عادي.
مقاضاة ناجحة لضباط شرطة قاموا بابتزاز الأموال من المدنيين.

68 WIR 449

براون وإسحاق ضد الدولة (٢٠٠٣)

8 WIR 449

الدولة ضد فيلبرت فوستر ويراون كامبل (٢٠٠٢)
(لم تنشر)

الدولة ضد غارفيلد جوزيف والدولة ضد أنتوني سينتينو:
(لم تنشر)

نحض بحقوق اثنين من ضحايا القتل (توفيا)، كانت قد صدرت على الجناة أحكام غير سالبة للحرية. وتم استئناف كلتا القضيتين وحكم على الجناة بالسجن. ويمثل هذا أول نجاح للطعون في الأحكام المخففة في ترينيداد وتوباغو عن الجرائم الخطيرة.

٢- فان رومباي، ليسلي، (الأوروغواي)

[الأصل: بالإسبانية]

مذكرة شفوية

تقدم البعثة الدائمة لجمهورية أوروغواي الشرقية لدى مملكة هولندا تحيتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبالإشارة إلى المذكرة ICC-ASP/12/S/14 المؤرخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، تتشرف بإبلاغها بأن حكومة الجمهورية قررت ترشيح القاضي ليسلي فان رومبي، الرئيس السابق لمحكمة العدل العليا بأوروغواي، قاضياً للمحكمة الجنائية الدولية في الانتخابات التي ستجرى خلال الدورة الثانية عشرة لجمعية الدول الأطراف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في لاهاي.

نظراً إلى كفاءته المعترف بها، والمكتسبة طوال مسيرته المهنية القضائية المتميزة، تعلن حكومة أوروغواي أن القاضي الدكتور فان رومبي يفي بالمعايير المحددة في المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي، وتطلب بالخصوص إدراج ترشيحه ضمن القائمة ألف (لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي)، واعتباره أحد المرشحين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولأغراض المادة ٣٦، الفقرة ٨ (أ)، الفقرات الفرعية '١' إلى '٣'، سوف يمثل القاضي الدكتور فان رومبي النظام القانوني الأوروبي - الروماني أو نظام القانون المدني ويرد مرفقاً بهذه الوثيقة بيان بمؤهلات وخبرة المرشح. كما يرد بيان وفقاً للفقرة (٤) (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

بيان المؤهلات

يُقَدَّم هذا البيان وفقاً لأحكام المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والفقرة ٦ من قرار جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية بشأن انتخاب قضاة المحكمة (ICC/ASP/3/Res.6).

ويقدم ترشيح القاضي الدكتور ليسلي فان رومباي، الرئيس السابق لمحكمة العدل العليا بجمهورية أوروغواي الشرقية، لكي تنظر فيها الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية. يتمتع القاضي الدكتور ليسلي فان رومباي بالكفاءات الخاصة والاستثنائية المطلوبة لتعيينه قاضياً في المحكمة الجنائية الدولية (في القائمة ألف)، كما تشهد به خبرته القضائية الواسعة والتزامه طوال حياته المهنية بالمبادئ والأهداف التي يقوم عليها نظام روما الأساسي.

وقد كرس القاضي الدكتور ليسلي فان رومباي حياته المهنية بكاملها لخدمة العدالة. إذ بعد وقت قصير من استكمال دراسته في جامعة الجمهورية، وحصوله على درجة الدكتوراه في القانون والعلوم الاجتماعية بدرجات متميزة، أدى به حبه للمهنة إلى الانضمام إلى مجال القضاء في المستوى الذي يبدأ عنده القضاء، أي، بوصفه قاضي الصلح. وأدى نجاحه المبكر في القضاء على ترقياته اللاحقة المستمرة

من دون عوائق؛ وفي عام ٢٠٠٤ أصبح رئيساً لمحكمة العدل العليا، وهي أعلى رتبة يمكن أن يصلها القاضي في الجمهورية. واعترافاً بمؤهلاته المهنية الاستثنائية، انتخبه أقرانه رئيساً للمحكمة العليا مرة أخرى لفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢.

إن الإحساس بالعدالة والالتزام بأهداف وغايات المحكمة الجنائية الدولية الذي برهنه القاضي الدكتور فان رومباي طوال مسيرته بأكملها، يمكن تلخيصه في التغييرات الجوهرية التي أدخلت على الاجتهاد القانوني في محكمة العدل العليا بأوروغواي أثناء عمله في تلك الهيئة. فقد أعلنت هذه المحكمة عدم دستورية ما كان يُعرف باسم قانون سقوط الدعوى العامة، والذي كان ينصّ على العقبة القانونية أمام محاكمة أفراد القوات المسلحة المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الحكم الدكتاتوري العسكري في أوروغواي، في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٥.

وبفضل هذا التحول في الأحداث، أصبح من الممكن لمحكمة العدل العليا لأول مرة، إدانة أفراد من الجيش القمعي الذين ارتكبوا تلك الأفعال طيلة تلك الفترة. ويظهر هذا، على سبيل المثال، من الأحكام الصادرة في قضايا الرائد خوسيه غافازو وآخرين، المدانين بـ ٢٨ تهمة بجرائم القتل عمداً المشددة، والرئيس السابق بحكم الأمر الواقع الجنرال غريغوريو ألفاريز وآخرين، المدانين بـ ٣٧ تهمة خاصة بجرائم القتل عمداً. وتجدر الإشارة إلى أن الفتوى القانونية لمحكمة العدل العليا فيما يخصّ "قانون التقادم"، وكذلك الأحكام الصادرة، تلقت أقصى درجات الاهتمام من الرأي العام الوطني، نظراً للحساسية السياسية للقضايا المعنية.

وعلاوة على ذلك، تأكّدت أهمية عمل القاضي فان رومباي بالنسبة لمحكمة العدل العليا، ومن ثمّ بالنسبة للفقهاء الوطني، إذ أوكلت إليه صياغة الأحكام التي مكّنت من محاكمة الرئيس السابق بحكم الأمر الواقع الدكتور خوان ماريا بورداييري.

ولم تقتصر المسيرة المهنية للقاضي فان رومبي على مسؤوليات السلطة القضائية في أوروغواي؛ وإنما كرّس طاقاته أيضاً للقضايا القانونية والقضائية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، فإن مشاركته كرئيس وكمستشار تعدّ مشاركة مكثّفة بقدر ما هي مشاركة معترف بها. وقد شارك في محافل مختلفة: مثل المؤتمرات والمشاريع المتخصصة التي تنظمها مختلف المؤسسات القانونية، مثل معهد أمريكا اللاتينية التابع للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ورابطة البلدان الأمريكية للمحامين، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، والأمم المتحدة نفسها.

كما يشارك الدكتور فان رومبي بشكل مكثف في إلقاء المحاضرات في العديد من مراكز تدريس القانون المتخصصة. ويقوم أيضاً بالتحقيقات القانونية، كما يتضح من نشره لعدد كبير من الأوراق والأعمال المتخصصة.

وتتضح كفاءة القاضي الدكتور فان رومبي الثابتة أيضاً من العديد من الطلبات المقدمة من الهيئات الوطنية لاستشارته بشأن القضايا الرئيسية للنهوض بالنظام القانوني للأوروغواي وتنظيمه. وفي هذا الصدد، فقد تمّ الاعتراف له تقديراً لإسهاماته في تنفيذ قانون الإجراءات العام الجديد، والإصلاح الدستوري للسلطة القضائية الذي عززه الجهاز التنفيذي في عام ١٩٩٣ والتحسينات العملية التي أدخلت في مجال إقامة العدل.

وفيما يتعلق بالمتطلبات بموجب المادة ٣٦، الفقرة ٣ (ج) من نظام روما الأساسي، إن القاضي الدكتور ليسلي فان رومباي يتقن لغات العمل في المحكمة الجنائية الدولية كما يتقن اللغتين البرتغالية والإيطالية.

البيانات الشخصية

تاريخ الميلاد ٢١ آذار/مارس ١٩٤٦، مونتيفيديو، أوروغواي
 الحالة العائلية متزوج
 اللغات الإنجليزية، الفرنسية، البرتغالية، الأسبانية

المسار المهني القضائي

نيسان/أبريل ١٩٧٥: حصل على دكتوراه في القانون والعلوم الاجتماعية من كلية القانون.
 أيار/مايو ١٩٧٥: انضم إلى القضاء بوصفه قاضي الصلح، في القسم القضائي الثاني عشر في كولونيا.
 نيسان/أبريل ١٩٧٧: ترقية إلى منصب قاضي المحكمة الابتدائية في مقاطعة ريفيرا (إحدى أهم الجهات القضائية التسع عشرة التي تنقسم إليها الأوروغواي)، وتخصص أساساً في القضايا الجنائية ذات الأهمية الأكبر التي تحدث في هذه المقاطعة.
 نيسان/أبريل ١٩٨٠: ترقية إلى منصب قاضي التحقيق بمونتيفيديو (عاصمة الأوروغواي)، مع الاضطلاع بولاية جنائية حصراً.
 نيسان/أبريل ١٩٨٨: ترقية إلى منصب قاضي التحقيق بمونتيفيديو، "الدائرة الثانية".
 المحكمة الابتدائية المدنية العاشرة بمونتيفيديو، "الدائرة الرابعة عشرة".
 آب/أغسطس ١٩٨٦: ترقية إلى منصب قاضي الصلح في محكمة الاستئناف، المحكمة المدنية ١٠، "الدائرة الخامسة".
 شباط/فبراير ٢٠٠٢: عُيِّن قاضياً في المحكمة العليا.
 ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٢٠١١-٢٠١٢: رئيس المحكمة العليا.
 بصفته رئيس المحكمة العليا، مارس الولاية القضائية الجنائية (النقض ومراجعة دستورية القوانين) على مدى فترة عشر سنوات.
 في هذا السياق، يشار إلى مشاركته المهمة في إعلان عدم دستورية قانون سقوط الدعوى العمومية، الذي كان يكرس العقبة القانونية أمام محاكمة أفراد القوات المسلحة المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الحكم الدكتاتوري؛ وإدانة خوسيه غافازو وآخرين، (الحكم ١٥٠١ المؤرخ ٢٠١١/٥/٦)؛ وأفراد من الجيش الديكتاتوري، المدانين ب٢٨ تهمة بجرائم القتل عمداً، والرئيس السابق بحكم الأمر الواقع الجنرال غريغوريو ألفاريز وآخرين، (الحكم ٣٠٣٣ المؤرخ ٢٠١١/٨/٢٢)، ب٣٧ تهمة خاصة بجرائم القتل عمداً.

– تجدر الإشارة إلى أنه في الحالتين، أصدر رأياً مخالفاً حدّد فيه أن الأفعال التي تتمّ المحاكمة عليها تتضمن عنصر الاختفاء القسري للأشخاص.

– صياغة كل من الحكمين ٩٧٣ المؤرخ ١٥/٨/٢٠٠٣ و ١٠٢٦، المؤرخ ٢٦/٨/٢٠٠٣ اللذين مهّدوا الطريق لمحاكمة الرئيس السابق بحكم الأمر الواقع الدكتور خوان بوردايري.

الأنشطة التي قام بها في الخارج

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ : حصل على منحة من معهد الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين للمشاركة في دورة تعليمية حول "القانون الزراعي : الإدارة وإضفاء الطابع المؤسسي على العدالة الزراعية في أمريكا اللاتينية"، في كراكاس (فنزويلا).

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ : شارك في حلقة دراسية بعنوان "آفاق العدالة الزراعي في أمريكا اللاتينية"، نظمها معهد الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في سان خوسيه (كوستاريكا).

آب/أغسطس ١٩٨٩ : دعت رابطة البلدان الأمريكية للمحامين، مع وفود من جميع بلدان أمريكا اللاتينية، للمشاركة في المؤتمر الذي عقد في ريو دي جانيرو. وكان موضوع المؤتمر "تعزيز العدالة في أمريكا اللاتينية"، وهو عضو مؤسس في رابطة البلدان الأمريكية لإقامة العدل، التي أنشئت في تلك المناسبة.

أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ : قدم عرضاً موجزاً لإصلاح الإجراءات المدنية، وعلى وجه التحديد حالة أوروغواي، أثناء الحلقة الدراسية الأولى عن الجوانب الأساسية لإصلاح القضاء، الذي عقد في سوكري (بوليفيا) تحت إشراف المحكمة العليا، والبنك الدولي، في وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٣-٢٧ تموز/يوليو ١٩٩٥ : شارك في تنسيق وتسيير "ندوة حول تحديث العدل - ضمان سيادة القانون".

إضفاء الطابع الشفوي على العدالة غير الجنائية في غواتيمالا، نظمها الهيئة القضائية، وبعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٧ تموز/يوليو ١٩٩٥ : شارك في منتدى الأكاديمية المعقود في كلية العلوم القانونية والاجتماعية في جامعة سان كارلوس، غواتيمالا، حول الطابع الشفوي للعدالة غير الجنائية.

٢-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ : ألقى محاضرة في حلقة دراسية عن إضفاء الطابع الشفوي على العدالة غير الجنائية في غواتيمالا، نظمها جامعة سان كارلوس، وجامعة رافائيل لانديفار، والوحدة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٠٨-٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ : مستشار التقييم والتنسيق للأمم المتحدة في مشروع تحديث تقييم وتنسيق قانون الإجراءات المدنية لغواتيمالا. وألقى العديد من المحاضرات، في العاصمة كما في مدن أخرى في غواتيمالا، عن تجربة ومبادئ قانون الإجراءات العامة لأوروغواي، وأساس نموذج قانون الإجراءات لأمريكا اللاتينية وتطبيقه في الإصلاح الغواتيمالي.

١٣ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ مستشار لدى لجنة تعزيز العدل، في غواتيمالا، الأمم المتحدة في غواتيمالا.

أيار/مايو ٢٠٠٢ : شارك في الفريق الاستشاري المعني بتبسيط العمليات، الذي عقد في أسونسيون (باراغواي).
٢٩-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ مثل محكمة العدل العليا في مؤتمر القمة السابع لأمريكا اللاتينية لرؤساء المحاكم العليا ومحاكم العدل المنعقد في كانكون (المكسيك).

آذار/مارس ٢٠٠٣ : شارك بصفة ممثل محكمة العدل العليا في الاجتماع التحضيري الأول لمؤتمر القمة الثامن لأمريكا اللاتينية لرؤساء المحاكم العليا ومحاكم العدل وفي الاجتماع الرابع للمجالس القضائية في أمريكا اللاتينية، الذي عقد في سانتا كروز دي لا سييرا (بوليفيا).

١١-١٨ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٣ مثل محكمة العدل العليا في مؤتمر القمة الثامن لأمريكا اللاتينية لرؤساء المحاكم العليا ومحاكم العدل وفي الاجتماع الرابع للمجالس القضائية لأمريكا اللاتينية، الذي عقد في قرطاجنة دي اندياس (كولومبيا).

٢١-٠١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، شارك في الاجتماع الأول ل رؤساء المحاكم العليا والنيابة العامة في أمريكا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سان خوسيه، كوستاريكا.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ : مثل في محكمة العدل العليا في الاجتماع الثاني للمحاكم العليا للدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول الأعضاء المنتسبة، الذي عُقد في برازيليا.

آذار/مارس ٢٠٠٦ : شارك كممثل في مؤتمر قمة أمريكا اللاتينية القضائي، الذي عقد في في سانتو دومينغو دي هيريديا (كوستاريكا).

أيار/مايو ٢٠٠٦ : عينته المحكمة العليا للمشاركة في المؤتمر الخامس لأمريكا اللاتينية حول العدالة الدستورية، في سانتا كروز دي لا سييرا (بوليفيا).

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ : عينته المحكمة العليا للمشاركة في المؤتمر المشترك بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المحروط الجنوبي حول التعاون الدولي لمكافحة الاحتيال والفساد، نظمه المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، في الفترة ١٢-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ : شارك في مؤتمر أمريكا اللاتينية السادس حول العدالة الدستورية، الذي انعقد في قرطاجنة دي أندياس (كولومبيا).

يونيو ٢٠٠٨ عينته المحكمة العليا للمشاركة حلقة دراسية حول الضمانات الدستورية للفئات الضعيفة والأشخاص المحرومين من حريتهم، في بوينس آيرس (الأرجنتين).

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ : شارك في مؤتمر القمة الثالث لرؤساء السلطة القضائية لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، الذي عُقد في فنزويلا .

نيسان/أبريل ٢٠٠٩ : شارك في الدورة السابعة للمؤتمر الذي عقدته الأمانة المؤقتة، لمؤتمر أمريكا اللاتينية بشأن العدالة، في ميريدا، يوكاتان (المكسيك).

أيار/مايو ٢٠٠٩: شارك في الحلقة الدراسية الأولى للقضاء في أمريكا اللاتينية بشأن الشفافية والمساءلة والنزاهة (شيلي).

أيار/مايو ٢٠٠٩: شارك في هذا الحدث الأكاديمي عن "العلوم والتكنولوجيا في الإجراءات القضائية"، بوينس آيرس (الأرجنتين).

تموز/يوليو ٢٠٠٩: عينته المحكمة العليا للمشاركة في مؤتمر القمة الرابع لرؤساء السلطة القضائية في اتحاد دول أمريكا الجنوبية الذي عُقد في قرطاجنة دي اندياس (كولومبيا).

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ شارك في زيارة ثنائية إلى المحكمة العليا والمجلس العام للسلطة القضائية في إسبانيا، مدريد (إسبانيا).

آب/أغسطس ٢٠١٠: شارك في الاجتماع الأول للجنة التنسيق والرصد، في سياق مؤتمر القمة السادس عشر الذي عُقد في جمهورية الأرجنتين في عام ٢٠١٢.

٣-٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٠: شارك في الاجتماع السابع عشر لرؤساء وقضاة المحاكم والدوائر الدستورية من أمريكا اللاتينية، الذي عُقد في مدينة بنما.

المشاركة في الفعاليات الأكاديمية في مجال القانون

أيلول/سبتمبر ١٩٨٢: شارك في دورة تخصص للدراسات العليا في التحديات الولاية القضائية، نُظمت في أوروغواي.

كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، شارك بوصفه متحدث في الندوة الأولى بشأن المسؤولية المدنية في النقل البري، الذي عُقد في أوروغواي.

شارك تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ شارك بوصفه متحدث في حلقة عمل حول قانون الإجراءات العامة، في مدينة ترينيت بي تريس (أوروغواي).

خلال السنتين ١٩٨٩ و ١٩٩٠، وفي سياق دخول قانون الإجراءات العام الجديد حيز التنفيذ، ألقى محاضرات وشارك ضمن الفريق، في الأحداث التي نظمتها رابطات المحامين الداخلية وفي مونتيفيديو، ورابطة القضاة في أوروغواي.

حزيران/يونيو ١٩٩١: شارك في المؤتمر حول قانون الأضرار التي نظمتها رابطة المحامين في مدينة بوينس آيرس.

أيلول/سبتمبر ١٩٩٢: شارك شارك في أول لقاء بين قضاة أوروغواي وقضاة البرازيل.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ : شارك بصفته عضوا كاملا في حلقة العمل القانونية السادسة لريفر بليت التي عُقدت في في بونتا ديل إستي.

أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ : دعي إلى المشاركة في المؤتمر الثالث لريفر بليت حول القانون البحري، الذي عقد في مدينة مونتيفيديو.

أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ : شارك بوصفه متحدث، يمثل محكمة العدل العليا، في حلقة دراسية حول القانون العام، وسيادة القانون ومسؤولية الدولة، عقدت في أوروغواي.

آب/أغسطس ٢٠٠٢ : شارك في المائدة المستديرة الختامية للحلقة الدراسية الدولية الثالثة حول القانون العام، بعرض حول موضوع الإرهاب باعتباره انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان ورغبة القضاء الدولي بشأن هذه المسألة، مع الدكتور هيكتور غروس اسبيل الدكتور ماريانو بريغو والدكتور غونزالو أغيري (أوروغواي) .

آب/أغسطس ٢٠٠٨ : شارك في الدورة الاستثنائية ٣٥ لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، التي عقدت في مبنى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (أوروغواي).

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ : شارك كمتحدث في المؤتمر الثاني لبلدان المخروط الجنوبي حول تقييم الإصابات الجسدية واجتماع ريفر بليت الثالث عن الطب الشرعي (أوروغواي).

١٧-١٨ حزيران/يونيه عام ٢٠١١ : شارك بوصفه متحدث في الاجتماع الثالث الإقليمي لرابطة قضاة محكمة الطفل وقضاة محاكم الأحداث لبلدان المخروط الجنوبي حول "بناء عدالة كُيِّفت للبنين والبنات والمراهقين" (أوروغواي).

بعض المنشورات

- “La Policía Judicial” (“The Judiciary Police”), with Dr. Hugo Bermúdez, Judicatura, No. 16. “La Policía Judicial (“The Judiciary Police”), with Dr. Hugo Bermúdez, Rivera Workshop on Procedural Law, FCU, 1985.
- “El rechazo liminar de las excepciones inadmisibles en el juicio ejecutivo cambiario” (“Rejection *in limine* of unacceptable exceptions in executive debt collection proceedings”), Judicatura, No. 23.
- “Alcance del deber de Averiguación de la verdad de los hechos alegados por las partes en el C.G.P. (Art. 25.2)” (“Scope of duty in ascertaining the truth of the facts pleaded by the parties in the G.P.C. (Art. 25.2)”), Judicatura, No. 29.
- “Un nuevo enfoque sobre la guarda en la responsabilidad por el hecho de las cosas el dependiente es guardián del comportamiento” (“A new approach to custody in liability for the fact of things: the dependant as the guardian of behavior”), Judicatura, No. 32,
- “La teoría de las cargas procesales dinámicas en el Derecho uruguayo” (“The theory of dynamic procedural obligations in Uruguayan Law”), La Justicia Uruguaya, No. 111.
- “El Derecho y la Justicia” (“Law and Justice”), Revista de la Universidad de Montevideo No. 8, 2005.

○ بمناسبة الندوة الدولية الثالثة حول القانون العام، تمّ نشر العرض الذي قدمه خلال اجتماع المائدة المستديرة، الإرهاب بوصفه انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان ورغبة القضاء الدولي حول هذه المسألة، في مجلة القانون U.C.U.D.A.L, Revista de Derecho III,

○ ساهم في الكتاب "Constitutional" ("La ciencia del derecho procesal constitucional" ("La justicia constitucional en el Uruguay. Coordinación de los principios de separación de poderes y sometimiento de toda la normativa a la Constitución" ("Constitutional justice in Uruguay. Coordination of the principle of separation of powers and submission of all legislation to the Constitution").

أنظر الوصلة:

<http://www.bibliojuridica.org/libros/6/2557/32.pdf>

الأنشطة الأكاديمية

منذ عام ١٩٨٨، يحاضر في القانون المدني، وقانون الإجراءات المدنية والتجارية، في سياق التدريب وبناء قدرات لفائدة القضاة التي تُقدّم في مركز الدراسات القضائية في أوروغواي .
من جملة أمور أخرى، يدرس المقررات التالية :

- القانون المدني الإجرائي للمرشحين لمحكمة القضاء العليا، من ٢٣ إلى ٠٣ أيار/مايو ١٩٨٩.
 - حلقة عمل حول العمليات الاحترازية، ١٥-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.
 - حلقة عمل حول العمل الطوعي، ٠١-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.
 - حلقة عمل حول تطبيق قانون الإجراءات العامة، ١١-١٥ آذار/مارس ١٩٩١.
 - الوحدة الثانية عن تطبيق قانون الإجراءات العامة، ١ آذار/مارس ١٩٩١.
 - وحدة القانون المدني ٣ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.
 - حلقة عمل حول قانون الإجراءات المدنية، إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٢.
 - حلقة عمل حول قانون الإجراءات المدنية، ١ نيسان/أبريل - ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢
 - حلقة عمل حول قانون الإجراءات المدنية، ٥، ٧، ١٢، ١٤، ١ أيار/مايو ١٩٩٢
 - حلقة عمل حول قانون الإجراءات المدنية. التدريب لتحديد المعلومات ، المستوى الثاني ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٦ و ٢ حزيران/يونيو ١٩٩٢ .
 - حلقة عمل حول القانون المدني في تاكواريمبو و ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.
 - حلقة عمل حول الإخلال بالعقد، مع الدكتور كارلوس دي كوريس، في الجامعة الكاثوليكية في أوروغواي، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.
- خلال عام ١٩٩٣، شارك في حلقات العمل التي نظّمها مركز الدراسات القضائية أوروغواي (الجزء الثاني)، وكذلك في حلقة العمل عن الأوراق المالية ووسائل مكافحة الإعسار الاحتياطية من المدينين.

وفي عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، درّس في العديد من حلقات العمل للقضاة بشأن المسؤولية غير التعاقدية، وعبء الإثبات ومعيار الإثبات، ومحاكاة العقد والنقل الاحتياالي.

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قدم محاضرة في مؤتمر حول نظرية تجاهل الكيان القانوني في معهد أوروغواي للدراسات التجارية.

في تموز/يوليو ١٩٩٦: حلقة عمل حول تقييم الأضرار المعنوية وتحديث المصالح القانونية في مركز الدراسات القضائية بأوروغواي.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، شارك مع الدكتور ايلينا مارتينيز في تسيير حلقة عمل بشأن المسؤولية المدنية لوسائل الإعلام في مركز الدراسات القضائية بأوروغواي.

منذ شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢ إلى الآن، يشارك في توجيه وحدة عن تقنيات المنصب القضائي، والدافع القضائي والمنطق القضائي، في سياق الدورات الدراسية التي يقدمها مركز الدراسات القضائية للمرشحين إلى مناصب القضاء.

أنشطة أخرى

عضو في اللجنة المكلفة بتقديم المشورة إلى محكمة العدل العليا عن تنفيذ بدء نفاذ قانون الإجراءات العامة. عضو لجنة يعينها رئيس الجمهورية لصياغة مبادئ توجيهية لمشروع الإصلاح الدستوري في ما يخص السلطة القضائية، إلى جانب الدكاترة توريلو، وغلاغوري، ولومباردي ومارتينيز. عضو في اللجنة الاستشارية التابعة لمحكمة العدل العليا، والمكلفة بتقييم القضاة قبل نقلهم وترقيتهم (١٩٩٦-١٩٩٧).

رئيس اللجنة الاستشارية والرقابية المعينة من قبل محكمة العدل العليا لإنفاذ وتنفيذ القرض الذي تم ترتيبه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لتحسين خدمات العدالة. عضو في لجنة التنسيق والرصد، التابعة لمجموعة القمة القضائية لأمريكا اللاتينية.

المرفق الثاني

قائمة المرشحين مرتبة وفق القائمتين ألف وباء

القائمة ألف	القائمة باء
١ - هندرسون، جيوفري أ.	لا ينطبق
٢ - فان رومباي، ليسلي	

المرفق الثالث

قائمة المرشحين مرتبة حسب المجموعة الإقليمية

مجموعة الدول الأفريقية	لا ينطبق
مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ	لا ينطبق
مجموعة دول أوروبا الشرقية	لا ينطبق
مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١ - هندرسون، جيوفري أ. (ترينيداد وتوباغو)
	٢ - فان رومباي، ليسلي (الأوروغواي)
مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى	لا ينطبق

المرفق الرابع

قائمة المرشحين مرتبة حسب نوع الجنس

ذكور	إناث
١ - هندرسون، جيوفري أ.	لا ينطبق
٢ - فان رومباي، ليسلي	